

27 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

القضايا الإقليمية: الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى القرار الذي اعتمدته مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والفقرة ٤ من منطوق ذلك القرار، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ (الجزء الأول)، الذي "يطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

٢ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط كان عنصراً جوهرياً في نتائج مؤتمر ١٩٩٥ وفي الأساس الذي قام عليه تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بدون تصويت عام ١٩٩٥، وإلى أن ذلك القرار لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه وغاياته.

٣ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن مؤتمر ٢٠٠٠ للاستعراض والتمديد قد أكد مرة أخرى على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لأهداف الانضمام العالمي الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بسرعة في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة



ذات الصلة بالموضوع التي تم اعتمادها بتوافق الآراء. وتطالب المجموعة جميع الأطراف المعنية باتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ الاقتراح الذي قدمته إيران عام ١٩٧٤ لإنشاء هذه المنطقة.

٥ - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأسف أنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وتمديد النطاق الكامل للضمانات ليشمل جميع مرافقها النووية أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكلها أهداف وأولويات تم التشديد عليها في كلا مؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

٦ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى على أهمية انضمام إسرائيل سريعا إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف الانضمام العالمي الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

٧ - وتشعر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالقلق الكبير بسبب البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ واعترف فيه علنا بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

٨ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عزمه على الانضمام إليها، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى المعاهدة بدون تأخير وإخضاع جميع مرافقها النووية سريعا لكامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٧ (١٩٨١) وبإجراء جميع أنشطتها النووية وفقا لنظام منع الانتشار. وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتشجب إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانتها النووية. وتؤكد المجموعة مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تظل تشهد احتلالا هائلا في التوازن في القدرات العسكرية، وخاصة بحيازة الأسلحة النووية، وهو ما يسمح لأحد الأطراف بتهديد جيرانه وتهديد المنطقة.

٩ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعهد رسميا، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو السيطرة على هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل، وتعهدوا كذلك ألا تقوم بأي

شكل من الأشكال بمساعدة أو تشجيع أو حفز إسرائيل على صناعة الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو حيازتها أو السيطرة عليها بأي شكل آخر تحت أي ظرف كان.

١٠ - وبموجب هذا تعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، وفقا للفقرة السابعة من الديباجة والمادة الرابعة من المعاهدة، التزامها بأن تفرض حظرا تاما على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية أو على تقديم الدراية الفنية أو أي نوع من أنواع المساعدة في الميادين النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل ما دامت ليست طرفا في المعاهدة وما لم تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضا بفرض حظر كلي وتام على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية أو على تقديم المساعدة في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالأسلحة النووية إلى إسرائيل. وفي هذا الصدد تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء استمرار التطور الذي يتيح لعلماء إسرائيليين الوصول إلى المرافق النووية لدول حائزة للأسلحة النووية. وسوف ينطوي هذا التطور على آثار سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى موثوقية النظام العالمي لعدم الانتشار.

١٢ - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيدها مرة أخرى على عزم الأطراف على تقديم أوفى تعاونها وبذل أقصى جهودها لكي يتحقق قريبا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - وترجو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تخصيص وقت محدد أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ من أجل استعراض تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ والتمديد والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠.

١٤ - وترجو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ للنظر في اقتراحات بشأن تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وتقديم اقتراحات بشأن تنفيذها.

١٥ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة تتألف من أعضاء مكتب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ لتقوم فيما بين دورات المؤتمر بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، وخاصة انضمام إسرائيل سريعا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى تقديم تقرير إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ وإلى لجنته التحضيرية.
